الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

بيان لأيرين خان، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية
NU إبريل/نيسان OMMT

السيد الرئيس،
هذه مناسبة تاريخية – المرة الأولى التي يُدعى فيها المجتمع المدني إلى مخاطبة الجمعية. ويشرفني بالنيابة عن منظمة العفو الدولية أن تُوجَّه إلي الدعوة لكي أتحدث إليكم اليوم.

إن مجلس أوروبا والاتفاقية الأوروبية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وهذه الجمعية والمفوضية ومختلف هيئات الرقابة تشكل نظاماً إقليمياً لحقوق الإنسان يحسدكم عليه العالم. وقد حققت هذه المؤسسات مجتمعةً أشياء كثيرة تستطيع أوروبا أن تعتز بها.

لكن كما يبين تقريركم حول أوضاع حقوق الإنسان والديمقراطية، فلا مجال للتواكل. بل على العكس، يرسم التقرير صورة كئيبة للوعود غير المنفذة والفرص الضائعة والانتهاكات الصارخة.

وهذه الجمعية تحدد البوصلة الأخلاقية لأوروبا. لكن الدول الأعضاء غالباً ما تتقاعس عن اتباع توجيهاتكم، حيث تخلق فجوة كبيرة بين الأقوال والأفعال، والمعايير والتطبيق، والمبادئ والأداء. وقد هاجمت الدول الأعضاء حقوق الإنسان وقوضتها بصفاقة بدون أن تنال عقاباً.

ويتجلى ذلك بأوضح صوره في قضية التسليم السري. فقد كانت الحكومات الأوروبية شريكة الولايات المتحدة في الجريمة المتمثلة بالنقل غير القانوني والسري للأشخاص إلى دول واجهوا فيها التعذيب وسوء المعاملة والاعتقال التعسفي والمطول وأحياناً الاختفاء القسري. كل هذا حدث في أوروبا الملتزمة بحقوق الإنسان وسيادة القانون. وكل هذا أكدته التحقيقات التي أجراها السناتور ديك مارتي المنتمي إلى هذه الجمعية والأمين العام تيري ديفيس والبرلمان الأوروبي.

ومع ذلك، تخلفت الحكومات الأوروبية، بوصفها لجنة وزراء مجلس أوروبا ومجلس الاتحاد الأوروبي عن الإدانة الصريحة لهذه الممارسات غير القانونية. فصمتها يصم الآذان. وتقاعسها يشكل فضيحة. ومن المستهجن ألا تتخذ لجنة الوزراء أي إجراء استجابة للتحقيقات، ولم تتفق بعد على صياغة المعايير الثلاثة التي لا تحمل صفة معاهدة والتي أوصى بوضعها الأمين العام.

وقد صرحت هذه الجمعية بصورة متكررة أنه لا يجوز أن تشكل الحرب على الإرهاب ذريعة لتقويض الحقوق الأساسية وتضييق نطاقها. ومع ذلك اعتمدت بعض الدول الأعضاء مثل تركيا والمملكة المتحدة قوانين شديدة القسوة لمكافحة الإرهاب. وبررت دول أخرى مثل السويد إعادة أشخاص إلى دول لديها سجل موثق جيداً في ممارسة التعذيب وذلك استناداً إلى تأكيدات دبلوماسية غير جديرة بالثقة بطبيعتها. واستخدمت دول سواها مثل ألمانيا معلومات انتُزعت تحت وطأة التعذيب والإكراه.

ولا تتعرض معايير حقوق الإنسان وحدها للهجوم في أوروبا – بل أيضاً أولئك الذين يعملون على الدفاع عن تلك المعايير. وقد تم اللجوء إلى التهديدات الفعلية فضلاً عن القيود القانونية على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع لتكميم أفواه المعارضين وتقييد مساحة تحرك النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان. وفي المجالات المهمة لحقوق الإنسان، يتم إضعاف عمل الجمعية عندما تخفق الدول الأعضاء في مجلس أوروبا في إبداء الإرادة السياسية على الانضمام إلى المعايير والوفاء بها على السواء.

لنأخذ قضية العنف المنـزلي، حيث لم تقترن الشعارات بتقديم الالتزامات أو توفير الإمكانيات. أو لنأخذ قضية الأقليات والتمييز. لقد لعب مجلس أوروبا دوراً فعالاً في وضع معايير تعزيز المساواة والتنوع والتسامح. لكن فقط ثلث الدول الأعضاء البالغ عددها QS صدّق على البروتوكول الثاني عشر، وهو معاهدة مجلس أوروبا التي تضمنت حظراً للتمييز قائماً بحد ذاته.

وترتب على تقاعس القيادة عن التصدي للأجندات الشعبوية التي تروج للأفعال والأيديولوجية العنصرية والقائمة على كراهية الأجانب عواقب وخيمة بالنسبة للأقليات والمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء.

وقد أُنشئ مجلس أوروبا في أعقاب المحرقة اليهودية. ومع ذلك فإن العديد من الجماعات نفسها التي هاجمها النازيون في حينه، تظل تتعرض للتمييز والعنف اليوم. إذ يشكل الغجر واليهود وأصحاب الميول الجنسية المثلية والمتحولون جنسياً أهدافاً لجرائم وهجمات الحقد. وأثارت الضغوط الناجمة عن الهجرة والخوف من الهجمات الإرهابية العداء ضد جماعات جديدة، وعلى رأسها المسلمون، وهذا يؤدي بدوره إلى استقطاب خطر للمجتمعات والثقافات.

ويدعو تقرير الجمعية إلى "عدم التسامح مطلقاً" إزاء انتهاكات حقوق الإنسان. لكن ذلك لا يمكن تحقيقه ما دام أنه لا تتوافر إرادة سياسية للتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب التي تتواصل في بعض أجزاء أوروبا. والنتيجة الطبيعية للإفلات من العقاب هي حرمان الضحايا من العدالة. والمثال الأبرز هو الشيشان. إذ ليس هناك حرمان من العدالة أو تأخير لها في الشيشان وحسب، بل إن الذين يتجرؤون أحياناً على اللجوء إلى المحاكم – بما فيها المحكمة الأوروبية – يتعرضون للمضايقة أو المطاردة. وعلى هذه الخلفية من الانتهاكات والإفلات من العقاب، فإنه من المقلق جداً أن نجد أن التقارير وعمليات الرصد العلنية في مجلس أوروبا لحقوق الإنسان في الشيشان قد تراجعت بفعل الضغط الروسي.

وإن التقاعس الثابت في إقران الوعود بالأداء سيقضي على الثقة ويقوض مع الوقت النجاحات الحقيقية التي كانت هذه الجمعية وغيرها من الهيئات التابعة لمجلس أوروبا محركاً لها. والقاسم المشترك بين كل ذلك هو افتقار الحكومات إلى الإرادة السياسية للوفاء بالواجبات المترتبة عليها حيال حقوق الإنسان. إذاً ما الذي يمكن فعله لتغيير ذلك؟

أولاً، تعزيز الجمعية ذاتها. فالتحقيقات البرلمانية تمثل أداة جبارة للمساءلة، وإننا نهيب بالجمعية أن تواصل الضغط على لجنة الوزراء للقبول بتوصية تعزيز سلطات التحقيق المخولة لهذه الجمعية من خلال آلية محددة.

ثانياً، البحث الواعي عن سبل لتحقيق التناغم والتعاون بين مختلف المؤسسات الأوروبية، بحيث يكون بند حقوق الإنسان على رأس قائمة أولوياتها، لا أن يتحول إلى أدنى قاسم مشترك، وأن تقترن المعايير بالتقيد والمراقبة والإنفاذ. وهذا يعني العمل على تشجيع الاتحاد الأوروبي على أن يصبح طرفاً في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والميثاق الاجتماعي المعدل، والبحث عن سبل لتعزيز التعاون بين مختلف هيئات مجلس أوروبا وآلياته ومع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومع جهاز حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

ثالثاً، تذكروا بأن تستخدموا صفتكم الأخرى كأعضاء في برلمانات بلدانكم – وبأن تمارسوا الضغط على برلماناتكم وحكوماتكم لجعل قوانينها وممارستها تتماشى مع حقوق الإنسان. والمحك الأول يمكن أن يكون اتفاقية مكافحة الاتجار التي لا تحتاج إلا إلى أربع مصادقات أخرى لتدخل حيز النفاذ – فهل تستطيعون بحلول نهاية العام تحقيق ذلك للأشخاص الذين يتم الاتجار بهم في أوروبا ؟

وهناك العديد من القضايا الأخرى التي تتمتعون فيها، بوصفكم أعضاء في هذه الجمعية، ولكن أيضاً كأعضاء في برلمان بلادكم، بوضع فريد لدفع أجندة حقوق الإنسان قدماً باتجاه التنفيذ.

رابعاً، بينما يتم تعزيز الأدوات والمؤسسات، إلا أن هناك على الأقل قضيتين عاجلتين لا تحتملان التأجيل، تتعلق إحداهما بعمليات التسليم السري والأخرى بشمال القوقاز.

ويجب على هذه الجمعية أن تكفل عدم تضييع التوصيات المنبثقة من العمل المهم الذي قام به مجلس أوروبا حول عمليات التسليم السري. وبصفة خاصة، يجب أن تلح الجمعية على لجنة الوزراء لزيادة التدقيق البرلماني في أجهزة المخابرات. وعليها أيضاً أن تحث لجنة الوزراء على تحطيم مؤامرة الصمت الذي تلتزم به إزاء عمليات التسليم السري والتنديد علناً بما حدث.

وينبغي على الجمعية أن تتأكد من عدم تحولها إلى شريك متواطئ في الصمت نفسه – وبهذا أعني أنه يجب عليها أن تستأنف بأسرع وقت ممكن إصدار تقاريرها الرقابية والعلنية حول أوضاع حقوق الإنسان في الشيشان وشمال القوقاز.

ويُشكل تقرير الجمعية حول حقوق الإنسان نداء للصحوة – لكم بوصفكم قادرة سياسيين وأيضاً لنا بوصفنا قطاعات المجتمع المدني – لتنبيه الرأي العام، وبناء قاعدة شعبية أقوى لحقوق الإنسان، وتعبئة الناس للمطالبة بالمساءلة والنتائج. وبوصفها منظمة قائمة على العضوية لديها أكثر من مليوني عضو، يوجد العديد منهم في أوروبا، تتمتع منظمة العفو الدولية بوضع فريد يُمكِّنها من القيام بذلك. واسمحوا لي بأن أبادلكم روح الشراكة التي دعوتموني يا سيادة الرئيس من وحيها لمخاطبة الجمعية وبأن أعدكم بتقديم دعم منظمة العفو الدولية لكم في النضال من أجل قضيتنا المشتركة في ترجمة حقوق الإنسان إلى حقيقة واقعة بالنسبة للجميع.

وشكراً لكم.